في بيان أصدرته أمس .. اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام:

ندعو الحكومة إلى تقديم مشروع تعديل قانون الانتخابات إلى البرلمان في أقرب وقت

قيادة أحزاب اللقاء المشترك تعمل على تعطيل مسيرة الحوار بحجج واهية

موقف المشترك إزاء فتنة التمرد في بعض مديريات صعدة متخاذل ومتشفٍّ

صنعاء/ متابعات:

دعا المؤتمر الشعبي العام السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى المضي قدماً في استكمال الإجراءات الدستورية الخاصة بالإعداد والتحضير للانتخابات البرلمانية المقرر أن تشهدها اليمن في ابريل من العام القادم وبحسب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مع أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ 15 / 6 / 2006م.

وفي بيان اصدرته امس دعت اللجنة العامة المؤتمر الشعبي العام الحكومة إلى المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات اللازمة بتقديم مشروع تعديل قانون الانتخابات إلى مجلس النواب في اقرب وقت ممكن ، موضحة ان هذا المشروع سبق الاتفاق عليه مع قيادة أحزاب اللقاء المشترك ، داعية الحكومة ايضا الى المضي قدماً في مشروع التعديلات الدستورية التي تقتضيها المصلحة الوطنية العليا وحسب البرنامج المعد لذلك.

واستعرضت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في بيانها حقائق التطورات المتعلقة بمجريات الحوار مع أحزاب المشترك وقالت: « منذ توقيع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك على وثيقة اتفاق المبادئ حول ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الـ 18 من يونيو2006م وعلى العديد من قضايا الحوار حاولت قيادة أحزاب اللقاء المشترك تعطيل مسيرة الحوار بحجج واهية على الرغم من أن تلك الوثائق قد تضمنت قضايا تعديل قانون الانتخابات وتوصيات لجنة الاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من القضايا».

وأضافت أن قيادة اللقاء المشترك تسعى إلى اعتماد أسس غير ديمقراطية في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ، فضلاً عما اتضح من خلال الحوارات من نيتهم الحقيقية في السعي إلى إضاعة الوقت بهدف تعطيل إجراءات العملية الانتخابية المبنية على مواعيد زمنية قانونية محددة.

واشارت اللجنة العامة إلى رفض احزاب المشترك دعوة رئيس الجمهورية عقد لقاء للحوار حول المبادرة التي أعلنها بشأن إجراء تعديلات دستورية ، ومقاطعتها انتخابات أمين العاصمة ومحافظي المحافظات والتي ظلت مطلبا جماهيرياً وباعتبارها خطوة أولى للانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات ، مؤكدة أن قيادات أحزاب اللقاء المشترك رفضت كافة الدعوات للحوار حول القضايا التي تهم الوطن وكذلك كافة المقترحات الخاصة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

وأشارت إلى موقف أحزاب اللقاء المشترك إزاء فتنة التمرد التي أشعلها الحوثي ومن معه في بعض مديريات محافظة صعدة ، ووصفته بـ « الموقف المتخاذل» وقالت:« إن ذلك الموقف المتخاذل، بل والمتشفي لتلك القيادات في أحزاب اللقاء المشترك إزاء تلك الفتنة والذي حمل في طياته تشجيعاً وأضحاً على التمرد والخروج على الشرعية الدستورية وهو ما كشفه البيان الأخير لأحزاب اللقاء المشترك عبر عن موقف غير مسئول من قبل تلك القيادات».

وأوضح البيان انه وبعد إعلان فخامة رئيس الجمهورية دعوته لكافة القوى السياسية باعتماد الحوار وسيلة حضارية لمعالجة كافة القضايا المتعلقة بالشأن الوطني وذلك في خطابه بمناسبة العيد الوطني الـ18 لإعادة تحقيق الوحدة المباركة فقد رفضت قيادات أحزاب اللقاء المشترك الاستجابة لهذه الدعوة وظلت على موقفها المتعنت من الحوار.

واختتمت اللجنة العامة المؤتمر الشعبي العام بيانها بالتأكيد مجدداً أن باب الحوار سيظل مفتوحاً وإنها على استعداد للحوار مع أحزاب اللقاء المشترك ، متى ما وصلت قيادات تلك الأحزاب إلى قناعة حقيقية بأهمية الحوار وجدواه ولما من شأنه تحقيق المصلحة العليا للوطن والشعب وترسيخ الأمن والاستقرار والسكينة العامة وتحقيق كافة الغايات الوطنية المنشودة في البناء والتنمية والتقدم.

رؤية المؤتمر الشعبي العام للحوار مع أحزاب اللقاء المشترك:

الوقوف صفا واحدا إلى جانب الشرعية الدستورية ضد كافة العناصر التي تدعو إلى العودة بالوطن إلى ما قبل 22 مايو 90 م

الاتفاق على إيقاف الحملات الإعلامية التي لا تخدم المصلحة الوطنية

الوقوف بحزم وقوة إزاء الفتنة التي أشعلها الحوثي ومن يساعده ويؤازره داخلياً وخارجياً

من جهة اخرى أعلن المؤتمر الشعبي العام استعداده للجلوس والحوار مع أحزاب اللقاء المشترك تلبية للدعوة الكريمة والمسؤولة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية الى كافة القوى السياسية في الساحة الوطنية لاعتماد الحوار وسيلة حضارية مثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن في إطار الالتزام بالدستور والقوانين النافذة.

وبهذا الخصوص تقدم المؤتمر الشعبي العام برؤية ضمنها عدداً من النقاط للوقوف امامها خلال الحوار ومنها الاتفاق في الوقوف صفاً واحداً إلى جانب الشرعية الدستورية ضد كافة العناصر التي تدعو إلى العودة بالوطن إلى ما قبل الـ22 من مايو 1990م وتمزيق عرى الوحدة الوطنية والتصدي لتلك العناصر بكافة الوسائل السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

كما اكد المؤتمر في رؤيته على ضرورة الوقوف بحزم وقوة إزاء تلك الفتنة التي أشعلها الحوثي ومن يساعده ويؤازره داخلياً وخارجياً من اجل إعادة النظام الأمامي المتخلف ومواجهة تلك العناصر بكافة الإمكانات المتاحة سياسياً وثقافيا واجتماعياً وامنياً وعسكرياً .

وفيما يلي نص ما جاء في رؤية المؤتمر بشأن الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك :

+

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب) .

صدق الله العظيم

استجابة من المؤتمر الشعبي العام للدعوة الموجهة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في خطابه يوم الـ22 من مايو 2008م بمناسبة العيد الوطني الـ18 لتحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية التي دعا فيها كافة القوى السياسية في الساحة الوطنية لاعتماد الحوار وسيلة حضارية مثلى.. لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن في إطار الالتزام بالدستور والقوانين النافذة.

واستشعاراً من المؤتمر الشعبي العام بمسئوليته وحرصه على الحوار البناء لكل ما فيه خدمة المصلحة العليا للوطن انطلاقا من إدراكه بأن مسئولية بناء الوطن هي مسئولية الجميع فيه أفراداً وأحزاباً ومنظمات مجتمع مدني ، فإن قيادة المؤتمر الشعبي العام يسرها تلبية تلك الدعوة الكريمة والمسؤولة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية واستعدادها للجلوس مع الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك في إطار ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا

الحوار حول القضايا التي تهم الوطن وفي مقدمتها مشروع التعديلات الدستورية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات

وذلك للوقوف أمام النقاط التالية:

- يتفق المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في الوقوف صفاً واحداً إلى جانب الشرعية الدستورية ضد كافة العناصر التي تدعو إلى العودة بالوطن إلى ما قبل الـ22 من مايو 1990م وتمزيق عرى الوحدة الوطنية والتصدي لتلك العناصر بكافة الوسائل السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، وبما يكفل مواجهة كافة الدعوات الانفصالية غير المسئولة والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي العام والالتزام بالدستور والقوانين.

- الوقوف بحزم وقوة إزاء تلك الفتنة التي أشعلها الحوثي ومن يساعده ويؤازره داخلياً وخارجياً من اجل إعادة النظام الأمامي المتخلف ومواجهة تلك العناصر بكافة الإمكانات المتاحة سياسياً وثقافيا واجتماعياً وامنياً وعسكرياً خاصة وقد بذلت الدولة كل الجهود الممكنة لحقن الدم اليمني وذلك من خلال تشكيلها لعدد من لجان الوساطة من أصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ والشخصيات الاجتماعية وأعضاء مجلسي النواب والشورى وإعلانها العفو العام عن العناصر المتمردة والخارجة عن النظام والقانون لأكثر من مرة وإطلاقها لعدد من المحتجزين على ذمة أحداث تلك الفتنة ، وكذا استجابتها للمساعي المبذولة من دولة قطر الشقيقة وذلك انطلاقاً من حرصها على وقف نزيف الدم اليمني وإحلال السلام في صعدة.. ولكن تلك العناصر المتمردة استمرت في عبثها بالأمن والاستقرار والسكينة العامة وارتكاب أعمال القتل والتخريب ونهب الممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرقات الآمنة.. وبات جلياً أنه كلما قدمت الدولة تنازلات لإنهاء الفتنة تمادت تلك العناصر المتمردة في تصرفاتها العدوانية واستغلت فترات الهدنة من اجل تكديس الأسلحة والمؤن والاستمرار في ارتكاب الأعمال التخريبية لإقلاق الأمن والسكينة العامة والمضي قدماً في تنفيذ مشروعها الأمامي العنصري.

- إن المؤتمر الشعبي العام وهو يثمن عالياً ما جاء في خطاب فخامة الأخ رئيس الجمهورية من دعوة بشأن الحوار بين كافة القوى السياسية في الساحة الوطنية والذي يجسد حرص فخامته على الاضطلاع بمسئوليته الوطنية كرئيس لكل اليمنيين ولكل الأحزاب والتنظيمات السياسية في السلطة والمعارضة ، فإن المؤتمر يقدم هذه الرؤية الحريصة عن الحوار حول كافة القضايا التي تهم الوطن وبما تقتضيه المصلحة العامة وفي مقدمتها ما يتصل بمشروع التعديلات الدستورية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وتعديل قانون الانتخابات بما من شأنه تهيئة المناخات المناسبة لإجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد.

ويؤكد على أهمية الاتفاق على إيقاف الحملات الإعلامية التي لا تخدم المصلحة الوطنية.. ويرى المؤتمر الشعبي العام ضرورة الالتزام بالدستور والقوانين النافذة وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قضايا في الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك وما لم يتم الاتفاق عليه يستمر الحوار المسئول حوله ودون أن يعني ذلك بأي حال تعطيل أي طرف لما يتم الاتفاق عليه أو التنصل منه وتحت أي مبرر كان ، والله ولي التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمه الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا).

صدق الله العظيم.

يحاربون الصليبيين في البريقة

فيصل الصوفي

تنظيم القاعدة الإرهابي لديه دائماً الحجج والبراهين الجاهزة التي يبرر بها قتل الأبرياء وضرب المجتمع.. يوم الجمعة الماضي قذف إرهابيون مصافي عدن بقذائف هاون قال التنظيم إنهم من كتيبة "القعقاع"، ومبررهم لهذه «القعقعة» الخسيسة هو أن مصافي عدن تزود الصليبيين بالنفط! لذلك قرروا قطع الإمدادات عن الصليبيين من خلال تدمير مصفاة عدن.

من يقصد التنظيم بالصليبيين؟ هل نحن اليمنيين أم الغرب الكافر ومن ضمنه نحن الذين يعتبرنا الإرهابيون كفاراً؟

إن مصفاة عدن التي أراد الإرهابيون ضربها يعمل فيها آلاف العمال ويعيش على أجورهم عشرات ألوف الأطفال والنساء، ومن هذه المصفاة تدعم جمعيات خيرية ومشافٍ ومدارس.. ومن هذه المصفاة نحصل على الوقود الذي تتحرك به آلاتنا والزفت الذي تعبد به طرقاتنا.. ومع ذلك قرروا ضربه وهم يعلمون أن الغرب الذي يتوهمون أنهم أعداء له هو أبعد المستفيدين من هذه المصفاة..

إن رغبتهم في القتل والتدمير لا تعرف حدوداً.. وجرائمهم يبررونها بمثل هذه التبريرات السخيفة.. الغرب بالنسبة لنا صديق وداعم للتنمية وليس لنا مصلحة في انهيار ولا ضرب مصالحه، ومع ذلك نقول لهؤلاء الجبناء: لا تحاربوا عدوكم الوهمي من أرضنا وتلحقوا الخسائر بنا باسم جهاد الصليبية واذهبوا إليه في أرضه لو كانت لديكم ذرة من الشجاعة..

إن جماعة الإرهابيين واحدة، وهم ينهزمون ويتساقطون بسبب هذا الداء الذي يلازمهم.. مجرد حمقى أقزام ويريدون مناطحة العمالقة في ساحة البريقة.. إنهم بهذا العمل يروننا كم هم خطرون علينا، وكم يستحقون من الكراهية.. لكن هذا لا يكفي بل على كل فرد في المجتمع أن يكون يقظاً تجاه الإرهابيين.

رئيس الجمهورية وجه لدى زيارته للمحافظة مؤخراً باعتماد 980 مليوناً لهذا القطاع

لجنة المياه بعمران تبحث إنجاح خطط جعل 2008م عاماً للمياه

كهلان مجاهد أبو شوارب

عمران / سبأ:

ناقش اجتماع لجنة المياه بمحافظة عمران أمس برئاسة محافظ المحافظة كهلان مجاهد أبو شوارب المواضيع المتعلقة بدور شركاء حماية حوض عمران في وضع آليات وخطط وتصورات واقعية تعزز إنجاح خطة جعل هذا العام 2008م عاما للمياه.

وخلال الاجتماع أكد المحافظ على أهمية تفعيل دور الجهات المحلية والمركزية الرسمية والشعبية والمدنية في تعميم ثقافة الحفاظ على المياه وتعزيز سلوكيات استخداماتها ومراعاة تنمية الموارد المائية.. مشيرا إلى أهمية المبالغ التي وجه باعتمادها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أثناء زيارته للمحافظة مؤخرا والتي بلغت تسعمائة و80 مليون ريال لمشاريع المياه في المحافظة ووحداتها الإدارية، منوها بأهمية المضي في تنفيذ الخطط والبرامج الفنية والآليات المتعلقة بمشاريع المياه وبما يضمن الغايات والأهداف المنشودة من هذا العام الذي يتم فيه حشد الجهود والطاقات لجعله عاما للمياه بكل الجوانب الفنية والإدارية والاتجاهات السليمة والحقيقية.

ودعا شركاء الحفاظ على المياه في الجهات هيئة الموارد المائية والمياه والصرف الصحي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والاتحاد التعاوني الزراعي وصندوق التشجيع الزراعي السمكي وقطاع البيئة والمنظمات المانحة والمنظمات المدنية والسلطة المحلية إلى الاستفادة من المعلومات والإحصائيات المتوفرة لديها عن الوضع المائي في المحافظة في إنجاز مشاريعه ذات الأولويات واحتياج حقيقي يدعم التوجه العام لصيانة الأحواض المائية مع التركيز على الجانب التوعوي والتنويري كعمل متلازم لتحقيق الأهداف المرجوة.

وأشار إلى ما يهدد حوض عمران من نضوب للمياه والمخزون الجوفي الذي يتلاشى يوما بعد يوم .. معتبرا المضي في تنفيذ الخطط مهمة وطنية في الحفاظ على الحوض ونشر الوعي بأهمية الحفاظ وترشيد استخدام المياه.

اطلع على تظلمات القضاة وأعضاء النيابة

مجلس القضاء ينهي دراسة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق

صنعاء / سبأ:

أنهى مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي المنعقد أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي دراسة ومناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق المقدم من وزير العدل .

ويهدف المشروع إلى ضبط أعمال التوثيق في المحاكم الإستئنافية والابتدائية ، وتنظيم العلاقة بين مكاتب التوثيق في محاكم الاستئناف وأقلام التوثيق في المحاكم الابتدائية ، وبينها وبين الإدارة العامة للتوثيق في وزارة العدل .

كما يهدف المشروع إلى ضبط أعمال الأمناء الشرعيين وتنظيم إجراءات قبولهم وحصولهم على تراخيص مزاولة أعمالهم ، وكيفية تجديد هذه التراخيص والأحوال التي يتم فيها سحب التراخيص وإجراءات ذلك ، والى كيفية إعداد النماذج والسجلات والدفاتر والأوراق والأختام المتعلقة بأعمال التوثيق .

ويتكون مشروع اللائحة من خمسة أبواب ، الأول في التسمية والتعاريف ،والثاني في مكاتب وأقلام التوثيق ,والثالث في إجراءات منح الترخيص لمزاولة مهنة الأمين, والرابع في إجراءات

الإطلاع على الوثائق والسجلات المحفوظة بمكاتب وأقلام التوثيق ومصير سجلات ووثائق الأمناء ،والخامس في أحكام عامة .

وأطلع المجلس في الاجتماع على بعض التظلمات والطلبات المقدمة من القضاة وأعضاء النيابة العامة واتخذ إزاءها القرارات المناسبة .

كما وافق المجلس على طلب وزير العدل بتحديد انتداب بعض القضاة في محاكم الاستئناف.

وكان المجلس قد أستعرض في بداية الاجتماع محضر اجتماعه السابق وصادق عليه .